

الاحتجاج بالقراءات القرآنية الشاذة

د. عثمان أحمد محمد البشير^(١)

مستخلص البحث

تناولت هذه الدراسة قضية الاحتجاج بالقراءات الشاذة على قواعد اللغة العربية التي انقسمت فيها آراء العلماء ما بين مؤيد لها ومعارض. وقد هدفت الدراسة إلى تعضيد الرأي القائل بحجية القراءات الشاذة على قواعد اللغة والنحو والصرف مستندة في هذا التعضيد والتأييد على مبررات وأسباب فصلتها الدراسة، وكذلك الرد على من رفض الاحتجاج بها وتفنيدهم الحجج التي استندوا عليها - وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات أهمها.

١ / اعتماد القراءات الشاذة مصدراً من مصادر الاحتجاج على قواعد اللغة والنحو والصرف.

٢ / ضرورة الاهتمام بتعليم وتعلم القراءات الشاذة وبيان أوجهها من حيث اللغة والإعراب.

٣ / عمل دراسة واستقصاء لجميع القراءات الشاذة ومعرفة تخريجاتها النحوية والصرفية حسب توجيهات علماء اللغة العربية.

(١) أستاذ النحو والصرف المشارك - جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، ونصلي ونسلم على نبيه الصادق الأمين،
وعلى أصحابه الغر الميامين وبعد:

فإن قضية الاحتجاج بالقراءات القرآنية الشاذة على قواعد اللغة العربية، قد استحوذت على اهتمام كثير من علماء العربية، لاسيما من ارتبط منهم درسه بالتفسير والإعراب وأوجه القراءات، كابن الجزري والسيوطي والفخر الرازي والصفاقسي، والسمين الحلبي، وعبد القادر البغدادي وأبي علي الفارسي. ومن المتأخرين محمد عبد العظيم الزرقاني، ومناع القطان وسعيد الأفغاني ومهدي المخزومي وعبد الهادي الفضلي ومحمد سالم الدرويش وغيرهم - وكان هذا الاهتمام لما للقراءات القرآنية متواترها وشاذها من أثر كبير في تقعيد القواعد اللغوية والنحوية.

ولما كانت القراءات الشاذة محل نظر عند بعض علماء النحو واللغة في الأخذ بها كمصدر من مصادر الاحتجاج اللغوي والنحوي، جاء هذا البحث ليقوي ويعضد الرأي القائل بحجّة القراءات القرآنية الشاذة في الاستشهاد بها على صحة القواعد اللغوية والنحوية، مدعماً ببعض الأمثلة والنماذج من القراءات القرآنية الشاذة التي أضافت وجهاً للأوجه الإعرابية أو الصرفية، أو لغة من لغات القبائل العربية. وذلك لأن الشذوذ الموصوفه به هذه القراءات ليس شذوذاً على سنن العربية وطبيعتها، وإنما شذوذ في إطار تواتر القراءات القرآنية المتعبد بها في الصلاة وغيرها.

خلص هذا البحث إلى صحة الاحتجاج والاستشهاد بالقراءات القرآنية الشاذة على القواعد اللغوية والنحوية باعتبارها أضبط وأدق من

كلام عامة العرب الذي يستشهد به على صحة القواعد اللغوية والصرفية والنحوية وذلك لاستيفائها جميع الشروط الموضوعية لصحة ما يحتج به من الكلام العربي من شرط زمني وآخر مكاني وعدالة في الراوي؛ فهي بلا شك أقوى من أي كلام عربي آخر، دعك عن كونها قرآن منقول بسندٍ ما عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

وقد جاءت خطة البحث مشتملة على مبحثين وخمسة مطالب ومذيلة بخاتمة لأهم النتائج والتوصيات وأهم المصادر والمراجع.
مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في اختلاف النحاة في حجية الاستشهاد بالقراءات الشاذة على قواعد اللغة والنحو والصرف وتحاول الدراسة أن تصل إلى الرأي الراجح في هذه المسألة.
أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الوصول إلى نتائج تجعل من القراءات القرآنية الشاذة محل اتفاق بين العلماء المتأخرين واعتبارها أحد الأركان التي يقوم عليها الاحتجاج في تقعيد القواعد اللغوية والنحوية والصرفية.
أسئلة البحث:

يحاول البحث أن يجيب على بعض الأسئلة موضوع هذا البحث وهي:

- ما القراءات الشاذة؟
- ماذا يعني الشذوذ عند أهل اللغة والنحو والصرف؟
- ماذا يعني الشذوذ عند علماء القراءات؟

منهجية البحث:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لما تتطلبه الدراسة.

مصطلحات البحث:

تناول البحث عدداً من الكلمات التي تناولتها المعاجم اللغوية مثل كلمة - القراءات القرآنية - القراءات الشاذة - الاحتجاج والاستشهاد في اللغة.

الدراسات السابقة:

تناولت كتب علماء اللغة والنحو والصرف القديمة والحديثة مسألة الاحتجاج بالقراءات القرآنية المتواترة وأفردوا لها مصنفات، ولكن هذه الدراسة تناولت على وجه التحديد حجية الاستشهاد بالقراءات الشاذة وخرجت بنتائج تعضد الآراء التي ذهبت إلى حجيتها.

هيكل البحث:

جاء هيكل البحث مشتملاً على مبحثين وخمسة مطالب وختم : بأهم النتائج - والتوصيات - وقائمة بأهم المصادر والمراجع .

بحث بعنوان:

الاحتجاج بالقراءات الشاذة على قواعد اللغة العربية

المبحث الأول: القراءات القرآنية معناها والاحتجاج بها

المطلب الأول: تعريف القراءات القرآنية لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: أقسام القراءات القرآنية وضوابطها والاحتجاج بها

المبحث الثاني: القراءات الشاذة معناها وحُجّة الاستشهاد بها

المطلب الأول: تعريف الشذوذ لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: حُجّة الاستشهاد بالقراءات الشاذة

المطلب الثالث: نماذج من الاحتجاج بالقراءات الشاذة في القرآن الكريم

الخاتمة:

١. أهم النتائج.

٢. أهم التوصيات.

٣. قائمة باهم المصادر والمراجع.

المبحث الأول

القراءات القرآنية معناها والاحتجاج بها

المطلب الأول

تعريف القراءات القرآنية لغة واصطلاحاً

تعريف القراءات لغة:

جاء في لسان العرب^(١). مادة قرأ، وقرأت. قرأه يَقْرُوهُ، وَيَقْرُؤُهُ قَرَاءً وَقِرَاءَةً، وقرآناً، فهو مَقْرُوءٌ. ويسمى كلام الله تعالى: كتاباً، وقرآناً، وفرقاناً. ومعنى القرآن معنى الجمع، وسمي قرآناً لأنه يجمع السور فيضمها. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ • فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ • ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: ١٧-١٩]، أي جمعه وقراءته، ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾^(٢) أي قراءته.

والقراءات جمع، مفرداها قراءة، مصدر الفعل قرأ في اللغة وهي مصدر سماعي. تقول: قرأت الشيء قرآناً أي جمعته وضممت بعضه إلى بعض، وقرأت الكتاب قراءةً وقرآناً. والقراءة إذا أطلقت انصرف معناها بحسب ما تضاف إليه، أو توصف به، كقراءة عبد الله بن مسعود، أو القراءة المتواترة، أو الشاذة إلى غير ذلك.

تعريف القراءة اصطلاحاً:

أورد أهل العلم والاختصاص عدة تعريفات للقراءة القرآنية؛ وبعضهم خلط بين تعريف مصطلح القراءات، ومصطلح علم القراءات؛ ذلك أن القراءات تختص ببيان مذاهب الناقلين لكتاب الله، فهي إذن تقتصر على جانب الرواية فقط. أما علم القراءات فهو لا يقف عند حد الرواية،

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور، محمد بن المكرم بن أبي الحسن أحمد الأنصاري. دار صادر للطباعة والنشر- بيروت، لبنان- الطبعة الأولى ٢٠٠٠م - مج ٢ ص ٢٦٦ - مادة "قرأ".

(٢) انظر المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي - تأليف أحمد بن علي المقرئ القبوجي. المكتبة العلمية - بيروت، لبنان - ج ١١ ص ٣٠٣، مادة ﴿ق-أ﴾.

ولكنه يحاول الاحتجاج للوجوه المنقولة، وتعليلها وتوجيهها، وهو ما يسمى بجانب الدراية.

فإذا كانت القراءات تختص بجانب الرواية؛ فإن علم القراءات يشمل جانبي الرواية والدراية. ولما كانت هذه الدراسة تعنى بحجية الاستشهاد بالقراءات الشاذة لزم ذلك تعريف المصطلحين معاً.

عرّف الزركشي القراءات بقوله: "اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كنه الحروف أو كیفيتها من تخفيف وتثقیل وغيرها"^(١). وكذلك عرفها السيوطي^(٢).

أما القطان فعرفها بقوله: (مذهب من مذاهب النطق في القرآن يذهب به إمام من الأئمة القراء مذهباً يخالف به غيره)^(٣). وعرفها الزرقاني بأنها: (مذهب يذهب إليه إمام من الأئمة القراء مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن مع اتفاق الروايات والطرق عنه سواء كانت هذه المخالفة في نطق الحروف أو في نطق هيئاتها)^(٤). وعرفها عبد الهادي الفضلي بأنها: "النطق بألفاظ القرآن كما نطقها النبي - صلى الله عليه وسلم - أو كما نطقت أممه فأقرها، سواء كان النطق باللفظ المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم - فعلاً أو قولاً أو تقريراً واحداً أو متعدداً"^(٥).

أولاً: من خلال ما سبق نجد أن التعريفات كلها قد ركزت على العناية بمواطن الاختلافات بين القراءات، ولم تُشر إلى مواطن الاتفاق، علماً بأن القراءات تشمل كل ذلك.

(١) البرهان في علوم القرآن - محمد بن عبد الله الزركشي - تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - ط (١) ج (١) ص ٣١٨.

(٢) انظر الإتيان في علوم القرآن لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي بتحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم. دار التراث - القاهرة - ج (١) ص ٨٠ ط (١) ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

(٣) مباحث في علوم القرآن - لمناع القطان - مكتبة وهبة - القاهرة ط (٥) ص ١٤٧.

(٤) مناهل العرفان - محمد عبد العظيم الزرقاني - مطبعة عيسى البابي الحلبي ج (١) ص ٤٠٥.

(٥) القراءات القرآنية تأريخ وتعريف/ عبد الهادي الفضلي - دار القلم بيروت ط (٢) ١٩٨٠ ص ٥٦.

ثانياً: بعض التعريفات نصت على أن كل القراءات هي مذاهب الأئمة القراء المشهورين - "مناهل العرفان. مباحث في علوم القرآن- وهذا يوهم عدم دخول الروايات والطرق والقراءات الشاذة تحت مسمى القراءات.

ثالثاً: تعريف ابن الجزري والدمياطي وعبد الفتاح القاضي، يدخل ضمن مصطلح علم القراءات. يقول ابن الجزري في تعريف القراءات اصطلاحاً، بأنها: "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله". ويقول الدمياطي: "علم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله، واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع"^(١). وتعريف الضباع هو تعريف الدمياطي نفسه مختصراً^(٢) فقال هو (علم به يعرف اتفاق رواة القرآن الكريم واختلافهم في حذف واثبات وحركة وسكون وفصل او وصل وغير ذلك مما تعلق بالنطق والابدال من حيث السماع). أما عبد الفتاح القاضي^(٣) فقال هي (علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريقة أدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لناقله) وميزة هذا التعريف أنه أدق وأوجز وأشمل وأجمع إلا أنه اقتصر على ما يروى من الروايات والقراءات مع كيفية الأداء والنطق ولكنه أغفل الاحتجاج للقراءات وبيان عللها وتوجيهاتها، وهو ما يسمى بالقراءات دراية. ولذلك يكون التعريف الجامع لشموله علم القراءات رواية ودراية، بأنه: علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريقة أدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لناقله، ومحاولة الاحتجاج لهذه الوجوه.

(١) منجد المقرئين لابن الجزري - نقلاً عن: القراءات القرآنية تاريخ وتعريف - ص ٥٥، عبد الهادي الفضلي - مرجع سابق.
 (٢) الإضاءة في بيان أصول القراءة - الشيخ علي بن محمد الضباع - تحقيق السرحمزة - ط ١٤١٩ - دار الكتب العلمية - بيروت ص ٣م - المكتبة الأزهرية للتراث.
 (٣) البذور الزاهرة في القراءات المتواترة - للشيخ عبد الفتاح القاضي - طبعة المعاهد الأزهرية - ص ٥٥.

المطلب الثاني

أقسام القراءات القرآنية وضوابطها والاحتجاج بها

أ- أقسام القراءات القرآنية:

قسم علماء القراءات القرآنية، في ضوء تعريفاتها السابقة ووفق مقاييسهم للقراءات من حيث صحة القراءات والسند، وموافقة العربية، ومطابقة الرسم، قسموها إلى ثلاثة أقسام هي:

١. القراءة المتواترة

٢. القراءة الأحادية

٣. القراءة الشاذة

أمَّا القراءة المتواترة فقد عنوا بها القراءة المقطوع باتصالها بالنبى - صلى الله عليه وسلم - سواء تواتر نقلها أم استفاض، أي استفاض نقلها وتلقته الأمة بالقبول.

أمَّا القراءة الأحادية، فهي القراءة الجامعة للأركان الثلاثة، ولم يبلغ نقلها مستوى تفيد معه القطع باتصالها بالنبى - صلى الله عليه وسلم - أي التي لم تستفرض في نقلها، ولم تتلقها الأمة بالقبول.^(١) وهذا القسم موضع خلاف عند علماء القراءات والأكثر على قبوله.

أمَّا القراءة الشاذة، فهي المخالفة لرسم المصحف المجمع عليه، أو التواتر من الشرط الأول.^(٢) أو هي المخالفة لأحد أركان القراءة الثلاثة المتفق عليها. ومن خلال التقسيم السابق نستطيع أن نفرق بين ما توافرت فيه شروط القراءة الصحيحة، وهي صحة السند، وموافقة العربية ومطابقة الرسم فنعتبره

(١) انظر - منجد المقرئين لابن الجزري - المطبعة الوطنية الإسلامية - القاهرة ط ١٣٥٠هـ - ص ١٦ - القراءات القرآنية، تاريخ وتأليف: عبد الهادي الفضلي - مرجع سابق - ص ٥٩.

(٢) انظر: في أصول النحو - سعيد الأفغاني - المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ص ٣٠.

قرآناً ويتعبد به في الصلاة وخارجها، وبين ما افتقد ولو شرطاً واحداً، فيعد قراءة شاذة، ولا يصح التعبد به. هذا هو رأي جمهور العلماء المقرئين، على الرغم من وجود آراء أخرى تعتبر كل قراءة قرآناً، حتى القراءات الشاذة كما يذهب إلى ذلك ابن دقيق العيد.^(١)

ب - ضوابط القراءة القرآنية:

وضع علماء القراءات شروطاً وضوابط لصحة القراءة القرآنية. أولها: أن تأتي موافقة للقواعد والآراء النحوية المتعارف عليها في النطق العربي الفصيح، ولو بوجه. ثانيها: أن تأتي موافقة لرسم المصحف العثماني ولو احتمالاً. ثالثها: أن يرويها العدد الكثير الذي لا يمكن تواطؤه على الكذب من بداية السند إلى نهايته، وهو ما اصطلاح عليه بالتواتر.

يقول الصفاقسي^(٢): "... وعليه فالقراءة الصحيحة المتواترة هي القراءة التي تتوافر فيها الأركان الثلاثة المتقدمة؛ وأنه بناءً عليها تعتبر هذه الرواية قراءة قرآنية تصح القراءة بها في الصلاة وخارجها، ولا خلاف عند العلماء في ذلك". ويقول ابن الجزري: "كل قراءة وافقت العربية مطلقاً، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً، وتواتر نقلها، هذه القراءة المتواترة، المقطوع بها".

هذا وقد أجمع العلماء في التواتر على اشتراط صحة سند رواية القراءة المتواترة، ولكنهم اختلفوا في مستوى صحة السند على أقوال؛ فبعضهم يسميه الشهرة المفيدة للعلم ويعبرون عنه بالاستفاضة، وهو رأي

(١) انظر: القراءات القرآنية تاريخ وتعريف - عبد الهادي الفضلي - ص ٦٢.

(٢) غيث النفع في القراءات السبع - لعلي النوري الصفاقسي - مطبوع بهامش سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي - لأبي القاسم البغدادي - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط ١٤٠١ - ١٩٨١ ص ٥٤.

المحققين القدماء. وبعضهم يسميه بالتواتر، وهو رأي الجمهور ومنهم من يجمع بين التواتر والاستفاضة كابن الجزري، ومنهم من يسميه بإفادة العلم مطلقاً، ويعنون به ألا يأتي السند مفيداً للقطع سواء كان مستفيضاً أم متواتراً أم أحادياً، اقترن بما يفيد القطع. أما اشتراطهم موافقة العربية ولو بوجه فليس معناه أن يخضعوا القراءات القرآنية للقواعد النحوية، وإنما علمهم بأن القراءة المتواترة لا تخالف العربية، إذ لا بد أن تلتقي مع مذهب أو رأي نحوي فكان ذلك شرطاً وقائياً كالشروط السابقة.^(١)

ج- الاحتجاج بالقراءات القرآنية:

أجمع علماء العربية على الاحتجاج بالقراءات القرآنية بسبب ما توافر لنصها من عناية ودقة وضبط، وتحرير متن وسند، إضافة إلى أن العلماء تلقطها من أفواه الأثبات الفصحاء من التابعين والصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم- عن جبريل عليه السلام عن رب العزة تبارك وتعالى^(٢)، لاسيما وأن أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، وإنما على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية؛ وأن القراءة إذا ثبتت عندهم لا يردها فشو لغة ولا قياس عربية، لأنها سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها.^(٣)

على الرغم من هذا الإجماع من علماء العربية والقراءات حول صحة الاستشهاد والاحتجاج بالقراءات القرآنية على كافة علوم العربية؛ إلا أن بعض علماء النحو تعرضوا لكثير من القراءات القرآنية المتواترة، ورموها بعدد من الصفات، كاللحن والقبح والضعف والخروج على العربية والرداءة وغيرها

(١) منجد المقرئين لابن الجزري- مرجع سابق- ص ١٥.

(٢) انظر القراءات القرآنية، تاريخ وتأليف: عبد الهادي الفضلي- مرجع سابق- ص ١٢١.

(٣) انظر: في أصول النحو- الأفغاني- مرجع سابق ص ١٨.

من الصفات، كما وصفوا قراءها بعدم الدراية بالعربية وأحياناً بالعجمة وأحياناً أخرى بعدم الضبط إلى غير ذلك. حدث ذلك لأئمة القراء العشرة أصحاب القراءات المتواترة المجمع على قبولها من علماء الأمة.^(١)

أما القراءات الشاذة فقد توسع الخلاف حول صحة الاستشهاد بها بحجة مخالفتها لأحد أركان القراءة الصحيحة.

المبحث الثاني

القراءات الشاذة معناها وحُجّة الاستشهاد بها

المطلب الأول

تعريف الشذوذ لغة واصطلاحاً

تعريف الشذوذ لغةً:

لم ترد كلمة "شذذ" ومشتقاتها في القرآن الكريم^(٢) وإن جاء ورودها في الشعر العربي. وقد جاء في لسان العرب^(٣)، مادة "شذذ" ما يلي: قال: شَذَّ عنه يَشُدُّ وَيَشُدُّ، شُدُوذٌ: انفرد عن الجمهور ونذر فهو شاذ، وأشَدَّ غيره. وجاء في ابن سيده: شَذَّ الشيء؛ يَشُدُّ وَيَشُدُّ شَذًّا وشذوذاً، نذر عن جمهوره، وشذّه هو يَشُدُّه لا غير، وأشذّه، أنشد أبو الفتح بن جني.^(٤)

فَأَشَدَّنِي لمرورهم فكأنني
غصن لأول عاضد أو عاسف

(١) انظر النشر في القراءات العشر للإمام الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي - الشهرير باين الجزري - تحقيق زكريا عميرات - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ج (١) ص ١٠.

(٢) أنظر: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ - معجم معاني كلمات القرآن الكريم. تأليف أبي العباس؛ شهاب الدين أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود بن إبراهيم الحلبي الشافعي المعروف بالسمين. تحقيق محمود محمد السيد الرغيم، ط (١) ١٤٠٧هـ - ١٩٧٨م استانبول، مادة "ش.ر.ك" وما بعدها ص ٢٦٦.

(٣) انظر: لسان العرب لابن منظور - مرجع سابق - ج (٣) ص ٤٩٤ - ٤٩٥، فصل الشين المعجمة .

(٤) انظر: تاج اللغة وصحاح العربية. تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان، ط (١) ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م ط (٢) ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. ج (٢) ص ٥٦٥ - فصل الشين .

وقال الليث؛ شذَّ الرجل إذا انفرد عن أصحابه، وكذلك كل شيء منفرد فهو شاذ، وكلمة شاذة. وجاء في الصَّحاح^(١): شَذَّ: في الناس الذي يكون في القوم وليسوا من قبائلهم. وشَذَّان الحصى - بالفتح والنون - المتفرق منه. قال امرؤ القيس:

يطاير شذَّان الحصى بمناسم صلاب العجى ملثومها غير أمعرا

وجاء في المصباح المنير: شذَّ شذوذاً انفرد عن غيره، وشذَّ: نفر فهو شاذ.

تعريف الشذوذ اصطلاحاً:

جاء في المصباح المنير: "شذَّ عن القاعدة كذا، أو من الضابط، يريدون خروجه مما يعطيه لفظ التحديد من عمومته مع صحته قياساً واستعمالاً"^(٢). وجاء في لسان العرب: "وسمَّى أهل النحو ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً، حملاً لهذا الموضع على حكم غيره"^(٣). والشاذ في اصطلاح النحاة ثلاثة أقسام^(٤):

أحدها: ما شذَّ في القياس دون الاستعمال، فهو قوى في نفسه يصح الاستدلال به. الثاني: ما شذَّ في الاستعمال دون القياس فهذا لا يحتج به في تمهيد الأصول، لأنه كالمرفوض، ويجوز للشاعر الرجوع إليه. ككلمة الأجلل في قول الشاعر:^(٥)

الحمد لله العليُّ الأجلل أنت ملك الناس رباً فأقبر

وذلك لأن كلمة "الأجلل" غير فصيحة لمخالفتها قواعد الصَّرف التي

تقتضي إدغام اللامين "الأجلل".

(١) انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: تأليف العلامة: أحمد بن محمد بن علي الفيومي - المكتبة العلمية - بيروت - لبنان - ج (١) ص ٣٠٧ - مادة "شذَّ".

(٢) المصباح المنير للرافعي. ج (١) ص ٣٠٧. مرجع سابق.

(٣) لسان العرب لأبن منظور. ج (٣) ص ٤٩٥. مرجع سابق.

(٤) انظر المصباح المنير للرافعي. ج (١) ص ٣٠٧. مرجع سابق.

(٥) لم اهتمد لقائله.

الثالث: ما شذَّ فيهما، فهذا لا يُعَوَّل عليه لفقد أصله نحو "المناء" في المنازل.
أما القراءات الشاذة: فقد عرَّفها علماء القراءات بأنها: "ما اختل فيها ركن
من الأركان الثلاثة التي مر ذكرها. يقول ابن الجزري^(١): "..... ومتى اختل
ركن من الأركان الثلاثة المتقدمة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة، يقول:

وكل ما وافق وجه النحو وكان للرسم احتمالاً يحوي

وصحَّ إسناداً هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان

وحيثما يخل ركن أثبت شذوذها لو أنه في السبعة

وذهب الأفغاني^(٢) إلى أنَّ القراءة الشاذة عندهم، هي ما توافر فيها
صحة السند؛ وموافقة العربية، وتخلَّف الشرط الثاني وهو موافقتها رسم
المصحف المجمع عليه، أو التواتر من الشرط الثالث، وهذه هي التي منعوا
القراءة بها في الصلاة.

ومهما يكن من أمر فإن شذوذ القراءة عندهم سببه اختلال أو تخلف
أو فقدان أي ركن من أركان القراءة الصحيحة المتفق عليها، وهي صحة
السند، وموافقة العربية ومطابقة الرسم.

المطلب الثاني

حجية الاستشهاد بالقراءات الشاذة

اختلف علماء العربية في حجية الاستشهاد بالقراءات الشاذة اختلافهم
في قرآنتها، واختلافهم في حجية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فبينما
ذهب بعضهم إلى القبول بحجية الاستشهاد بها، رفض بعضهم ذلك. ولكن
الأصل هو قبول الاستشهاد بها باعتبارها قراءات قرآنية رغم افتقادها لأحد

(١) النشر في القراءات العشر لأبن الجزري . ج (١) ص ٩ . مرجع سابق .

(٢) انظر: في أصول النحو للأفغاني . ص ٣٠ . مرجع سابق .

أركان القراءة القرآنية الصحيحة. وإذا ذهبنا نبحت عن علل وأسباب المانعين نجدها تنحصر في الآتي:

أولاً: إن بعض النحاة لم يبحثوا في حجية القراءات القرآنية ولم يحققوا فيها كما حقق الأصوليون في حجية الظواهر كدلالات الصيغ من الأمر والنهي وغيرها.

ثانياً: بعض النحاة - خاصة نحاة البصرة - لم يجعلوا القراءات مع تواترها أولى بالاحتجاج من شواهدهم التي أقاموا عليها قواعدهم. ويتعجب الرازي من فعل النحاة في إثبات اللغة، ذلك أنهم - أي النحاة - يتحIRON في تقرير بعض الألفاظ الواردة في القرآن الكريم، حتى إذا وجدوا لها بيت شعر لمجهول طاروا فرحاً. وكان الأولى أن يكون صحة ما ذهبوا إليه مما ورد في القرآن الكريم لأنه الأولى، وليس مما ورد على لسان عربي مجهول. (1) فلذلك ردوا كثيراً من القراءات القرآنية واصفين إياها باللحن والضعف والرداءة والشذوذ وغيرها من الصفات؛ وواصفين القراء بعدم الدراية. لا لسبب إلا لأنها تخالف القاعدة التي بنو عليها الشاهد والشاهدين، حتى ولو كان هذا الشاهد لشاعر مجهول أو لبدوي أو امرأة غير معروفين من أسد أو تميم.

ثالثاً: طبقوا شروط وضوابط أركان القراءة الصحيحة التي يتعبد بها في الصلاة وخارجها؛ طبقوها على القراءة الشاذة في الاحتجاج على صحة القواعد النحوية واللغوية. وهذا التطبيق غير دقيق؛ وكان الصحيح هو أن يطبقوا عليها شروط وضوابط ما يحتج به من الكلام العربي من تحديد زمني ومكاني؛ وهي بلا شك مستوفية لهذه الشروط التي جعلوها مقياساً لصحة الاستشهاد.

(1) انظر: التفسير الكبير - مفاتيح الغيب - لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى 1411هـ - 1990م. ج (5) ص 149.

رابعاً: نظرة بعض النحاة وتعاملهم مع الشائع من لغات العرب وإغفال غيره وهو كثير فوصفوه بالقلة والندرة والشذوذ.

خامساً: تلحين بعض النحاة لأئمة القراء في القراءات المتواترة، ووصفهم لبعض القراء بعدم الدراية بالعربية مرة وبالعجمية مرة أخرى جعلهم لا يأبهون بالقراءات الشاذة ولا يقيمون لها وزناً ولا يجعلون لها اعتباراً.

رغم كل ما تقدم من أسباب جعلت بعض النحاة ينصرفون عن الاستشهاد بالقراءات الشاذة إلا أن هنالك عدداً من أئمة علماء العربية ذهب إلى صحة الاستشهاد بالقراءات الشاذة وأقامها حجة على صحة القواعد النحوية، واستقر رأي الكثير منهم على ذلك. يقول السيوطي^(١) في حجية الاستشهاد بالقراءات الشاذة: ".... وقد أطبق الناس على القراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته. يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه". وكلمة أطبق تدل على كثرة من قبل الاستشهاد بالقراءات الشاذة، وأكد السيوطي الاحتجاج بها حتى لو خالفت قياساً معروفاً، لأنه إذا صح النقل فإنه لا يعارض بالقياس؛ ولأن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات. ولو قبل النحاة ذلك لفتحوا باباً واسعاً لقياساتهم الضيقة التي اعتمدت على سماع منقوص، وجمع اللغة غير شامل ولا دقيق.

ويذهب السيوطي إلى أبعد من ذلك حينما يشير إلى شبه إجماع النحاة علي صحة الاحتجاج بالقراءات الشاذة حيث يقول: ".... وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة، وإن اختلف في

(١) الاقتراح في علم أصول النحو. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي: مطبعة السعادة - القاهرة - مصر ميدان أحمد ماهر - ط (١) ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م. ص ٣٦.

الاحتجاج بها في الفقه^(١) وكيف يكون هناك شذوذ في الاحتجاج بها على قواعد العربية، طالما أن الشذوذ المعني والموصوف بها عند القراء هو نتيجة لفقدانها ركن من أركان القراءة الصحيحة؛ وليس شذوذاً عن سنن العربية وطبيعتها؛ ذلك لأن القاري الذي روى هذه القراءة الشاذة هو عربي فصيح يحتج بكلامه. فمن باب أولى أن يحتج بقراءته التي توافر فيها شرطان من شوط القراءة الصحيحة المتواترة، لاسيما وأن من وصفت قراءته بالشذوذ أمثال ابن مسعود والسيدة عائشة وابن عباس يحتج له بالأحاديث التي رواها عن الرسول صلى الله عليه وسلم. وهذه القراءة أيضاً رويت عن الرسول صلى الله عليه وسلم. ويمكن التجاوز في الحديث ولكن لا يمكن التجاوز في القرآن لأنه كلام الله تعالى. وأيضاً من ذهب لصحة الاستشهاد بالقراءات الشاذة، الشيخ عبد القادر البغدادي في خزنة الأدب^(٢) إذ يقول: "أما ربنا تبارك وتعالى فكلامه عز اسمه أفصح كلم وأبلغه، ويجوز الاستشهاد به متواترة وشاذة". وإذا اتفق القراء على عدم قرآنية ما وراء القراءات العشر، وعدم صحة الصلاة بها تعبداً؛ فليس معنى ذلك بطلانها لغة ونحواً. وخروجها عن سنن العربية. يقول السيوطي^(٣): "... هذا وقد اتفق القراء على أن ما وراء القراءات العشر التي جمعها القراء العشرة، والواردة في طيبة النشر لابن الجزري شاذ، أي غير متواتر، ولا يجوز اعتقاد قرآنيته، ولا تصح الصلاة به؛ ولكن يجوز تعلمها وتعليمها وتدوينها في الكتب وبيان وجهها من حيث اللغة والإعراب". وما ذهب إليه ابن الجزري هو ما يراد من القراءات الشاذة من الاحتجاج بها وإن كنا نعتقد مع ابن الجزري بعدم قرآنية ما وراء القراءات

(١) المرجع السابق - ص ٣٦.

(٢) خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب - عبد القادر بن عمر البغدادي - تحقيق عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخانجي -

القاهرة - مصرط (١) ج (٢) ص ٤.

(٣) الإثقان في علوم القرآن: للسيوطي - ج (٢) ص ١٨٦. مرجع سابق.

العشر إلا أن من العلماء من لا يعتقد ذلك^(١). وما يراد من القراءات الشاذة هو تعلمها وتعليمها وتدوينها في الكتب وبيان الأوجه الإعرابية واللغوية فيها وهو محل اهتمام علماء النحو والعربية، وكان ينبغي أن يولوه مزيداً من الدرس والبحث لكي يتم استيعابه ضمن ما يحتاج به لصحة الكلام العربي؛ ولكن للأسف لم يحدث ذلك ولم يحتاج النحاة على صحة قواعد اللغة بالقراءات الشاذة وحتى القراءات المتواترة التي لم تتفق مع قواعدهم ردوها. يقول ابن جني^(٢): "ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه من العربية قائم، وإن كان غيره أقوى منه، أنه غلط".

هذا وما ذهب إليه جلال الدين السيوطي من إطباق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة، وقبولها شاهداً ودليلاً على صحة القواعد النحوية واللغوية نجدده واضحاً في مصنفات كثير من علماء العربية، فهذا ابن جني يؤلف مصنفاً كاملاً يبين فيه وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها يقول في مقدمته^(٣): "..... وضرباً تعدى ذلك فسماه أهل زماننا شاذاً؛ أي خارجاً عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرّائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيراً منه، مساو في الفصاحة للمجتمع عليه. نعم وربما كان فيه ما تلطف صنعته، وتصنّف بغيره فصاحته، وتملوه قوى أسبابه وترسو به قدم إعرابه". ثم يقول غرضنا من تأليف الكتاب: "أن نري وجه قوة ما يسمى الآن شاذاً، وأنه ضارب في صحة الرواية بجريانه، أخذ من سمة العربية مهلة ميدانيه، لئلا يُرى مرثي أن العدول

(١) انظر: القراءات القرآنية تاريخ وتعريف - عبد الهادي الفضلي - ص ٦٢ - مرجع سابق.

(٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - تأليف أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي - تحقيق علي الجندي ناصف وآخرين - القاهرة - تاريخ الطبعة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ج (١) ص ٢٣٦.

(٣) المرجع السابق - مقدمة الكتاب - ج (١) ص ١٤.

عنه إنما هو غرض منه أو تهمة له". (١)

ويقول كذلك وهو أيضاً موضع شاهدنا "... فإن قصر شيء منه عن بلوغه إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلن يقصر عن وجه من الإعراب داع إلي الفسحة والإسهاب". (٢) وما ذهب إليه ابن جني هو مقصود هذه الدراسة والبحث وهو اعتماد القراءات القرآنية شاهداً علي صحة القواعد العربية. ومن استشهد بالقراءات الشاذة علي قواعد العربية ابن مالك وأقره عليها أبو حيان الأندلسي فانتقده علي استشهاده بالحديث ولم ينتقده علي استشهاده بالقراءات الشاذة، وقد كان ابن مالك أكثر النحاة استشهاداً بالشاذ من القراءات خاصة في كتابه التسهيل (٣). ومن أكثر من الاستشهاد بالقراءات الشاذة أبو علي الفارسي في كتابه الحجة للقراء السبعة، فقد أورد هذه القراءات في الاحتجاج اللغوي والنحوي والصرفي في أكثر من ستين موضعاً (٤). وهذا ابن جني نراه يدافع عن قراءة شاذة لأبي عمرو بن العلاء البصري يقول: " لا بد من إحسان الظن بأبي عمرو ولا سيما وهو القرآن، وما أبعده عن الزيغ والبهتان". (٥) وما قاله ابن جني في حق أبي عمرو البصري - ينطبق على معظم بل جميع من وصفت قراءتهم بالشذوذ ولا سيما إذا كانوا صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أو تابعين جميعهم ما أبعدهم عن الزيغ والبهتان ونحسن الظن بغيرهم من القراء ما وراء العشرة.

مما سبق نخلص إلى الآتي:

(١) المحتسب - لابن جني ج (١) ص ١٤. مرجع سابق.

(٢) المرجع نفسه - ص ١٤.

(٣) انظر: أصول التفكير النحوي - د: علي أبو المكارم - منشورات الجامعة الليبية كلية التربية - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م، ص ١٣٢.

(٤) انظر: التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي في كتابه " الحجة للقراء السبعة". بالنسبة للنشر والتوزيع - ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م ط (١) ص ٥٩. د: سحر سويلم راضي - كلية الآداب ج المنوفية.

(٥) المحتسب لأبن جني ج (١) ص ٢٣٦. مرجع سابق.

لما كانت غاية علم القراءات هي بيان وجوه القراءات القرآنية، وموافقتها لقواعد النحو واللغة، ومعرفة مستندها اللغوي تحقيقاً للشرط المعروف؛ موافقة العربية ولو بوجه، كما أنها تهدف إلى رد الاعتراضات والانتقادات التي يوردها النحاة اللغويون على بعض الوجوه الإعرابية؛ لما كانت غاية علم القراءات هي ذلك كله. كان المنهج السليم هو أن يعين النحاة في القراءات الصحيحة السند، فما خالف منها قواعدهم صححوا به تلك القواعد، وراجعوا النظر فيها، وما وافقها أبقوها عليه، فذلك أفيد للنحو. ولكن أن تتحكم القواعد الموضوعية على القراءات الصحيحة التي نقلها العلماء الفصحاء، فهذا قلب للحقائق وعكس للمنطق. فينبغي أن تكون الروايات الصحيحة مصدر القواعد لا العكس.^(١) يقول ابن حزم معبراً عن حالة النحاة هذه: "من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكماً لفظياً، ويتخذ مذهباً، ثم تعرض عليه آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ عن صرف الآية عن وجهها".^(٢) وما قيل عن القراءات الصحيحة يقال في القراءات الشاذة، فلا بد من ضرورة المراجعة وإعادة النظر، واعتمادها مصدراً من مصادر الاحتجاج فذلك بلا شك سيكون أفيد للنحو وأثرى للغة.

وإذا كان الغرض من القراءات القرآنية المتواترة هو التعبد بها في الصلاة وخارجها، إذاً فما الغرض من القراءات الشاذة؟ جاء في الإتيان^(٣): "يقول أبو عبيد القاسم بن سلام؛ المقصود من القراءة الشاذة هو تفسير القراءة المشهورة وتبين معانيها". فإذا كان الغرض هو تفسير القراءة المشهورة؛ فهل

(١) انظر: الاحتجاج النحوي في كتب معاني القرآن. د/ محمد سالم الدرويش دار ومكتبة الشعب للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى ٢٠٠٩م - ص ٣١.

(٢) انظر: التفسير الكبير - للرازي. ج (٥) ص ١٤٩ - مرجع سابق.

(٣) الإتيان في علوم القرآن - جلال الدين السيوطي ج (١) ص ٧٥ مرجع سابق.

التفسير يؤدي إلى الشذوذ والخروج عن قواعد النحو واللغة؟! فأين الشذوذ في قراءة السيدة عائشة رضي الله عنها - في قوله تعالى: ﴿وَالصَّلَاةَ الْوَسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨] صلاة العصر " فأين الشذوذ على قواعد اللغة في هذه الزيادة؟.

وَأَيْنَ الشُّذُوزَ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَتُغْفَبُ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَمَا كَتَبْتُمْ لَهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَأَتَوْهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ وَلَا تَكْرَهُوا وَفَاتِيكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَن يُكْرِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ (لَهْنٌ) غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٣٣].

فإضافة الضمير المنفصل المذكور هذا ليس فيه شذوذاً يخالف العربية. نعم فيه شذوذ يخالف قواعد وأركان القراءة الصحيحة المتواترة. وكذلك قراءته: " فاقطعوا أيمانهما" (١) بدل أيديهما؛ وفيها زيادة على اللغة، إجماع الفقهاء علي قطع اليد اليمني في حالة السرقة. وكذلك قراءة ابن عباس حبر هذه الأمة وترجمان القرآن. قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، في مواسم الحج. فهذه كلها قراءات تفسيرية كما قال العلماء، جاءت لتفسير القراءة المشهورة ولتبيين معانيها. فليس فيه شذوذاً يخالف اللغة أو يصادم قواعد العربية. فهي قطعاً مستحسنة كما قال السيوطي: " وقد كان هذا يروي عن التابعين في التفسير فيستحسن، فكيف إذا روي عن كبار الصحابة، ثم صار في نفس القراء، فهذا أكثر من التفسير وأقوى، فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل" (٢).

إنَّ تعليم القراءات الشاذة وتعلمها لبيان وجهها من حيث اللغة والإعراب، واحد من أهم أغراض القراءة الشاذة؛ وقد نص علي ذلك كثير

(١) سورة المائدة (٣٨).

(٢) الإتيان للسيوطي ج (١) ص ١٦٨.

من علماء العربية والقراءات. يقول السيوطي: "هذا وقد اتفق القراء جميعاً على أن ما وراء القراءات العشر التي جمعها القراء العشرة، والواردة في طيبة النشر لابن الجزري شاذ. ولكن يجوز تعلمها وتعليمها وتدوينها في الكتب، وبيان وجهها من حيث اللغة والإعراب"^(١).

وإذا سلمنا بأن الشذوذ الموصوف به هذه القراءات شذوذ عن القواعد العربية فإننا لا نسلم بأن القواعد الموضوعية للعربية قد قامت واعتمدت على استقصاء كاف لأوضاع العربية وأحوالها؛ بل إن الأخذ الذي تمت على ضوئه وضع قواعد العربية، أخذ عليه كثير من علماء العربية مآخذ عدة وتحفظوا على بعض شروطه كما هو معلوم: هذا بالإضافة إلى أن القراءات القرآنية وحتى الشاذة منها أثبتت نقلاً وأوثق سنداً من كلام كثير من الأعراب الذين أخذت عنهم اللغة وقواعد العربية؛ كما أن لها فوائد فقهية وعقائدية استنبطت منها لبيان بعض الأحكام المجمع عليها، كقراءة سعد بن أبي وقاص: "وله أخ أو أخت من أم"^(٢)، حيث بينت القراءة الشاذة المراد بالإخوة هنا وهي الإخوة لأم. أما قراءة من قرأ: ﴿وَمَلِكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان: ٢٠]^(٣)، بكسر اللام ففيه أعظم دليل للقائلين برؤية الله تعالى في الدار الآخرة.

المطلب الثالث

نماذج للاحتجاج بالقراءات الشاذة

١ / في قوله تعالى: ﴿وَأَنْقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١].

ثلاث قراءات؛ اثنتان متواترتان وواحدة شاذة.

فأما القراءة الأولى المتواترة: فنصب الأرحام على المفعولية وهي محل

اتفاق بين جميع النحاة ولا خلاف عليها.

(١) سورة النساء الآية (١٢).

(٢) سورة الإنسان الآية (٢٠).

(٣) انظر: المحتسب لأبن جني ص ١٠ مرجع سابق.

وأما القراءة الثانية المتواترة: فبجر الأرحام. وقد طعن فيها بعض النحاة كالزجاج والمبرد، ويرجع ذلك لاختلاف منهج المدرستين البصرية والكوفية حول مسألة جواز عطف الاسم الظاهر علي الضمير المجرور من غير إعادة الجار، ففي حين جَوِّز ذلك الكوفيون منعه البصريون.

أما القراءة الثالثة: فبرفع الأرحام وقرأ بها أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد، وقد حكم عليها النحاة بالشذوذ وكذلك أئمة القراء لخروجها على العشرة المتواترة. وقد خرجها النحاة على الرفع على الابتداء، وأما الجزء المحذوف فقدرة:

ابن عطية ب: "أهل أن توصل".

وقدره الزمخشري ب: "والأرحام مما يتقي".

وقدره أبو البقاء ب: "والأرحام محترمة". أي: واجب حرمتها.

وحسّن السمين الحلبي تقدير الزمخشري لدلالته اللفظية والمعنوية وقدره ابن جنبي ب "والأرحام' مما يجب أن تتقوه وان تحتاطوا لأنفسكم فيه: وقال إن مما "حسن الرفع" لأنه أوكد في معناه ونظر له ببعض الأمثلة فقال: ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت زيدا، فزيد فضلة على الجملة، وإنما ذكر فيها مرة واحدة؟. وإذا قلت: زيد ضربته، فزيد رب الجملة، فلا يمكن حذفه كما يحذف المفعول على أنه فضله بعد استقلال الجملة، نعم ولزيد فيها ذكران:

أحدهما: اسمه الظاهر والآخر: ضميره وهو الهاء. ولما كانت الأرحام مما يعنى به ويقوى الأمر في مراعاته. جاءت بلفظ المبتدأ الذي هو أقوى من المفعول. وإذا نُصبت الأرحام أو جُرت فهي فضلة، والفضلة متعرضة للحذف. فإن قلت: فقد حُذف خبر الأرحام أيضا على قولك، قيل: أجل، ولكنه لم يحذف

إلا بعد العلم به . ولو قد حذفت الأرحام منصوبة أو مجرورة فقلت : " واتقوا الله الذي تساءلون " . لم يكن في الكلام دليل على الأرحام أنها مرادة أو مقدره ، وكلما قربت الدلالة على المحذوف كان حذفه أسوغ . وما ذهب إليه ابن جني أيده بالشعر كما في قول الفرزدق^(١) :

يا أيها المشتكي عكلاً وما جرمت إلى القبائل من قتل وإباس
إنا كذلك إذا كانت همرجة نسبي ونقتل حتى يُسلم الناس

إي : من قتل وإباس أيضا كذلك ، فقوى لفظه بالرفع لأنه أذهب في شكواه أباه . ومن ذلك أيضا قوله :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحنا أو مجلف
وهكذا رأينا كيف أن القراءة الشاذة لم تخرج على قواعد العربية ، بل ربما تساوت في لفظها مع معناها في القراءة المتواترة ، وأضافت وجهاً إعرابياً جديداً .

٢ / وفي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّهُمْ لَخَبَّةُ...
التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ إِلَى . وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [التوبة : ١١١-١١٢] .
في ((التائبون)) قراءتان : الأولى قراءة الجمهور بالرفع - وتقدير الرفع على :

أ . أنها مبتدأ وخبره " العابدون " وما بعده أوصاف ، أو أخبار متعددة .
ب . أنها مبتدأ والخبر قوله " الآمرون " .

ج . أنها مبتدأ والخبر محذوف . أي : التائبون الموصوفون بهذه الأوصاف من أهل الجنة . ويؤيده قوله " وبشر المؤمنين " وهذا عند من يرى أن هذه الآية منقطعة مما قبلها . وليست شرطاً في المجاهدة .

(١) انظر : شرح ديوان الفرزدق - ابلية الحاوي - الشركة العالمية للكتاب - مؤسسة خليفة للطباعة - بيروت - لبنان ط (٢) ١٩٩٥م .

د. وأما من زعم أنها شرط في المجاهدة كالضحك وغيره. فيكون إعراب "التائبين" مبتدأ محذوف أي هم التائبون. وهذا من باب قطع النعوت، وذلك أن هذه الأوصاف عند هؤلاء القائلين: من صفات المؤمنين في قوله تعالى "من المؤمنين" ويؤيد ذلك قراءة أبي وابن مسعود والاعمش "التائبين".

هـ. والقراءة الثانية (التائبين) بالياء: فيحتمل أن يكون جراً ويحتمل أن يكون نصباً. وعلى الجر وصف المؤمنين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ﴾ "التائبين العابدين" كما أنك مع الرفع أضمرت الرفع لمعنى المدح^(١).

إذن الخروج عن رسم المصحف في هذه الآية هو خروج على أركان القراءة الصحيحة المتواترة وليس خروجاً ولا شذوذاً عن سنن العربية وقواعدها.

ونحن هنا نبحث عن موافقة القراءة لوجه من أوجه اللغة العربية، والنعوت، والنصب على المدح كلاهما من أوجه العربية المتفق عليها بين النحاة.

٣ / وفي قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾ [الرحمن: ٧]، قرأ أبو السمال برفع "السماء" فوصف ابن جني قراءة الرفع بأنها أظهر من قراءة الجماعة، وعلل ذلك بأن الرفع يصرف إلى الابتداء فيكون عطف على الجملة الكبيرة التي هي قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ وَالشَّجَرِ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦]، فكما أن هذه الجملة مركبة من مبتدأ وخبر، فكذلك قوله تعالى "وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا" جملة من مبتدأ وخبر معطوف على قوله ﴿وَالنَّجْمِ وَالشَّجَرِ يَسْجُدَانِ﴾ وأما قراءة

(١) انظر المحتسب لابن جني - ص ٣٠٤ مرجع سابق.

العامة بالنصب وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا" فمعطوفة على "يَسْجُدَانِ" وحدها، وهي جملة من فعل وفاعل، والعطف يقتضي التماثل في تركيب الجمل فيصير تقديره: يسجدان ورفع السماء فلما أضمر فسر به بقوله "رَفَعَهَا" كقولك: قام زيد، وعمراً ضربته، أي "وضربته عمراً"، لتعطف جملة من فعل وفاعل على أخرى مثلها^(١).

فأنت ترى أن القراءة الشاذة "بالرفع" أصبحت في قوة القراءة المتواترة بالنصب وان كنا لا نفضلها على قراءة الجمهور التزاماً بضوابط القراءة الصحيحة، ولأن أئمة القراءة لا يعملون في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، وإنما على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية، وأن القراءة اذا ثبتت عندهم لا يردها فشو لغة ولا قياس عربية. ولكن لا سبيل لرد هذه القراءة - من وجهة اللغة والإعراب - رغم مخالفتها رسم المصحف المجمع عليه.

٤ / ومما جاء مخالفاً لرسم المصحف العثماني: كلمة "حططنا" بدل كلمة "وضعنا" في قراءة أنس فيما رواه عن أبيه: ((وحططنا عنك وزرك))^(٢) قال قلت يا أبا حمزة "ووضعنا" قال وضعنا، وحللنا، وحططنا، عنك وزرك سواء إن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقرأ على سبعة أحرف، ما لم تخلط مغفرة بعذاب أو عذاب بمغفرة. ولكن ليس الكلام كما قال ابن جني على إطلاقه بل على حسب ما تلقى عن النبي صلى الله عليه وسلم فكل ما تلقاه الصحابة عن نبيهم صلى الله عليه وسلم - كانوا يقرؤون به، وليس المقصود أنهم كانوا يقرؤون كذلك من تلقاء

(١) انظر المحتسب لابن جني. ص ٣٠٩ مرجع سابق.

(٢) سورة الشرح الآية ٢.

أنفسهم، لأنه متفق على أن القراءة سنة يأخذها الآخر من الأول^(١). ولكن من حيث العربية وقواعد النحو فإن الأمر كله كما قال سيدنا أنس سواء ؛ وإذا كان الأمر كذلك فلا ينبغي أن نطبق الحكم الذي وضع للقراءة الصحيحة المتواترة على الحكم الذي وضع لعامة كلام العرب من شعر ونثر.

٥ / وأيضاً مما جاء مخالفاً لرسم المصحف "الصابئين" بالياء المثناة من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢]. وهي قراءة أبي ابن كعب وعثمان بن عفان والسيدة عائشة والجدري وسعيد بن جبير وجماعة، وفيها مخالفة لسواد المصحف، وهي مخالفة بسير وتخريجها عطفاً على لفظ اسم "إن" ولها نظائر في القراءات المتواترة، فهي كقراءة قنبل عن ابن كثير "سراط"^(٢). وبابه السين؛ وكقراءة حمزة في رواية "بالزاي" وهو اسم مرسوم بالصاد في سائر المصاحف: ونحو قراءة الجميع "إيلافهم"^(٣) بالياء، والرسم بدونها في الجميع. إذن فهذه القراءة لها نظائر في القراءات المتواترة، فهي في حكم التواتر لا سيما وقد نقلها الزمخشري عن ابن كثير، فلا وجه ولا حجة في عدم الاحتجاج بها على قواعد العربية. أما قراءة الحسن البصري والزهري "والصابئون"^(٤) بكسر الباء وبعدها ياء خالصة تخفيفاً للهمزة فهي كقراءة نافع المتواترة "يستهيون"^(٥).

(١) انظر المحتسب لابن جنبي. ص ٧١٣.

(٢) سورة الفاتحة الآية ٥.

(٣) سورة قريش الآية ١.

(٤) سورة المائدة الآية ٦٩.

(٥) سورة البقرة الآية ١٤.

٦ / وفى قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الفرقان: ١٧]، مثال آخر ولكن للجانب الصرفي فقد قرأ الأعرج بكسر الشين في "يحشرهم" في جميع القرآن، فقال عنها ابن عطية هي قليلة في الاستعمال قوية في القياس؛ لأن "يفعل" بكسر العين في المتعدي أقيس من "يفعل" بضم العين ويقول أبو الفضل الرازي: وهو القياس من الأفعال الثلاثية المتعدية؛ لأن "يفعل" بضم العين قد يكون من اللازم الذي هو "فعل" بضمها في الماضي؛ وأجاز ابن عصفور أن تقول: زيد يفعل بكسر العين مع سماع الضم، وسبقه إلى هذا القول ابن درستوريه.

وإن كان النحاة على خلافه^(١) وقد ذهب علماء العربية إلى أن من قوة القياس، أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب. وأن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير منخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه. فقراءة الأعرج جارية على أوزان وقياسات العربية، وإن كان بعض النحاة على خلافها.

٧ / ومما فيه قلة السماع وقوة القياس قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٢) برفع الصفتين "الرحمن الرحيم" فهو مما لم يرد به السماع إلا قليلاً وقوي في القياس. يقول ابن جني: وما يتحملة القياس ولم يرد به السماع كثيراً. منه القراءات التي تؤثر رواية ولا تتجاوز، لأنها لم يسمع فيها ذلك كقوله - عز اسمه ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فالسنة المأخوذ بها في ذلك اتباع الصفتين إعراب اسم الله سبحانه - أي الجر - والقياس يبيح أشياء فيها، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها - أي في قراءة القرآن - ثم

(١) انظر: الدر المصون للسمين الحلبي - ح (٢) ص ٥٧٦ مرجع سابق.

(٢) سورة الفاتحة الآية (١).

يقول: نعم وهنالك من قوة غير هذا المقروء به ما لا يشك أحد من أهل هذه الصناعة في حُسْنِه كأن يُقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ برفع الصفتين جميعاً على المدح ويجوز "الرحمن الرحيم" بنصبها جميعاً عليه. أي على المدح ويجوز "الرحمن الرحيم" برفع الأول ونصب الثاني ويجوز "الرحمن الرحيم" بنصب الأول ورفع الثاني وكل ذلك على وجه المدح، وما أحسنه ههنا. وذلك أن الله تعالى إذا وُصِفَ فليس الغرض في ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته لأن هذا الاسم لا يعترض شك فيه، فيحتاج إلى وصفه لتخليصه، لأنه الاسم الذي لا يشارك فيه على وجه، وبقية أسمائه -عز وجل- كالأوصاف التابعة لهذا الاسم وإذا لم يعترض شك فيه لم تجيء صفته لتخلصه، بل الثناء على الله تعالى، وإذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأول أولى به، وذلك أن إتباعه إعرابه جار في اللفظ مجرى ما يتبع للتخليص، والتخصيص. فإذا هو عدل به عن إعرابه علم أنه للمدح أو الذم في غير هذا، فلم يبق فيه هنا إلا المدح، ثم يقول في آخر كلامه فلذلك قوي عندنا اختلاف الإعراب في "الرحمن الرحيم" بتلك الأوجه التي ذكرناها، ولهذا في القرآن والشعر نظائر كثيرة^(١). فالشاهد هنا هو أن الإتيان الذي ذكره ابن جني جائز بل وحسن رغم عدم ورود القراءة حتى الشاذة به. مما يدل على المراد هو مطابقة اللغة ولو بوجه من وجوه الإعراب فقبوله في غير القراءة الشاذة دليل قوي على قبوله إن وردت به القراءة الشاذة.

٨ / وفي قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٍ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شِقَاٍ جُرْفٍ هَارٍ فَأَنْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ

(١) انظر الخصائص لابن جني. - ج "١" - ص ٣٩٩.

لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿التوبة: ١٠٩﴾، حكى ابن سلام، قال: قال سيبويه: كان عيسى بن عمر يقرأ "على تقوى من الله" قلت: على أي شيء نون؟ قال، أي سيبويه لا أدري ولا أعرفه. قلت هل نون أحد غيره؟ قال سيبويه: لا. أخبر بهذه الحكاية أبو جعفر بن علي بن الحجاج عن أبي خليفة الفضل بن الحباب عن محمد بن سلام. يقول ابن جني معقباً على قول سيبويه: فأما التنوين وإن كان غير مسموح به إلا في هذه القراءة فإن قياسه أن تكون ألفه للإلحاق لا للتأنيث، كترى فيمن نون وجعلها ملحقة بجعفر. ولولا أن هذه الحكاية رواها ابن مجاهد ورويناها عن شيخنا أبي بكر لتوقفت فيها. فأما أن يقول سيبويه: لم يقرأ بها أحد فجائز، يعني فيما سمعه، لكن لا عذر له في أن يقول: لا أدري، لأن قياسها أخف وأسهل على ما شرحنا من كون ألفه للإلحاق^(١).

وهكذا فقد ردَّ القياس القراءة الشاذة إلى قواعد اللغة العربية، بنسبة ألفها للإلحاق وليس التأنيث، وقوى هذه القراءة وجود نظير لها في القراءة المتواترة وهي قراءة أبي عمر ابن كثير في آية "المؤمنين".
 ٩ / وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتِّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٠]، قرأ العامة "الجمُل" والمعني أي لا يدخلون الجنة حتى يقتحم أعظم الأشياء وأكبرها عند العرب في أضيق الأشياء وأصغرها، أي: لا يدخلون حتى يوجد هذا المستحيل. وقد قرأ ابن عباس في رواية ابن حوشب، ومجاهد وابن يعمر والشعبي وأبو رجاء وأبان وغيرهم، قرءوا "الجمُل" بضم الجيم وفتح الميم المشدودة، وهو القَلْسُ، القَلْسُ: حبل

(١) انظر: المحتسب لابن ابي جني. ص ٣٠٣ مرجع سابق.

غليظ يجمع مع حبال كثيرة فيفتل، وهو حبل الغينة، وقيل الحبل الذي يصعد به النخل. غلط هذه القراءة الكسائي، وقال: الراوي ذلك عن ابن عباس أعجمي، فشدّد الميم.

وهكذا وصف الكسائي القراءة بالغلط بحجة أن الراوي أعجمي علي الرغم من أنه روى عن ابن عباس غير تلك القراءة، ولكن ابن عطية ضعف قول الكسائي لكثرة روايتها عن ابن عباس، وقال عنها السمين الحلبي هي قراءة مشهورة بين الناس ومما يؤكّد قراءتها على هذا الوجه، وأنه ليس رواية الأعجمي قول ابن عباس وإن صح عنه - أنه قال: إن الله أحسن تشبيهاً من أن يشبه بالجمل، لأن المناسب لسّم الإبرة شيء يناسب الخيط المسلوك فيها. ومما يؤكّد صحة المعنى الذي ذهب إليه ابن عباس ورود قراءات أخرى في الكلمة بنفس هذا المعنى، معنى الخيط الغليظ. فقرأ ابن عباس براوية عطاء "الجُمْل" بضم الجيم والميم المخففة وقرأ بها الضحاك والجحدري، وقرأ عكرمة وابن جبير بضم الجيم وسكون الميم "الجُمْل" وقرأ المتوكل وابن الجوزاء بالفتح والسكون "الجَمْل" وكلها لغات في "القلس" المذكور وعندما سئل ابن مسعود عن "الجَمَل" في الآية فقال: "زوج الناقة" كأنه فهم ما أراد السائل فاستغباه^(١).

وهكذا فإن ورود هذه اللغات كلها في هذه الكلمة، وكلها بمعنى واحد وهو القلّس، دليل على صحتها وموافقها لقواعد العربية، فلا حجة في إبعادها عن العربية بسبب شذوذها عن قواعد وأركان القراءة الصحيحة المتواترة، فإضافتها إلى العربية يزيدنها ولا ينقصها وينميها ويقويها ولا يضعفها، فكيف نبعدنها عن قاموس العربية بسبب شذوذها وعدم تواترها.

(١) انظر الدر المصون للسمين الحلبي ج "٣" ص ٢٧٠.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين الذي جعل لكل بداية نهاية ولكل شيء غاية ولكل نبي هداية، ثم الصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين سيدنا محمد بن عبد الله الذي أرسله ربه كافة للناس أجمعين، بلسان عربي مبين، القائل " إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف فأقرأوا ما تيسر منه " تعريفاً لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [إبراهيم: ٤].

نوجز في ختام هذا البحث أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث، وهي كالآتي:
أولاً: النتائج:

- ١ / القراءة الشاذة هي أحد أقسام القراءات القرآنية، وهي المخالفة لأحد أركان القراءة الثلاثة المتفق عليها وهي التواتر، ورسم المصحف وموافقة العربية ولو بوجه.
- ٢ / إطباق النحاة على حجية الاستشهاد بالقراءة الشاذة على قواعد العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه.
- ٣ / جواز تعلم وتعليم القراءة الشاذة وتدوينها في الكتاب وبيان وجهها من حيث اللغة والإعراب.
- ٤ / تأتي القراءة الشاذة مفسرة للقراءات المشهورة ومبيّنة لمعانيها.
- ٥ / وصف القراءات الشاذة بالشذوذ لا يعني خروجها على قواعد اللغة العربية وسننها وطبيعتها؛ لأن المقصود بالشذوذ اصطلاحاً عند علماء

القراءة فقدان ركن من أركان القراءة الصحيحة المتفق عليها، التي يجوز بها التعبد في الصلاة وغيرها.

٦ / تطبيق شروط وضوابط أركان القراءة الصحية على القراءة الشاذة في الاحتجاج على صحة القواعد العربية والنحوية، تطبيق غير دقيق، والصحيح هو أن يطبقوا على القراءة الشاذة شروط وضوابط ما يحتج به من الكلام العربي، من تحديد للزمان والمكان وشروط للرواية، والقراءة الشاذة هي بلا أدنى شك مستوفية لهذه الشروط التي جعلوها مقياساً لصحة الاستشهاد على الكلام العربي.

ثانياً : التوصيات:

يوصي الباحث بالآتي:

١ / اعتماد القراءات الشاذة مصدراً أساساً من مصادر الاحتجاج النحوي والاهتمام بها وتخريج القواعد النحوية واللغوية عليها، مثلها مثل القراءات المتواترة.

٢ / عمل دراسة واستقصاء لجميع القراءات الشاذة في القرآن الكريم، ومعرفة تخريجاتها النحوية والصرفية حسب توجيهات علماء العربية فيها.

٣ / الاهتمام بتعلم وتعليم القراءات الشاذة، وبيان أوجهها من حيث اللغة والإعراب.

